وكمعرفتنا بان لنا لذة وجوعا وعطشا ولقائل ان يقول هذا ضعيف لوجهين الاول
ان القضايا الكلية لا يمكن استفادتها من الحس لان الحس لا يفيد الا الحكم على هذه
النار بانها حارة وعلى هذا الجمد بانه بارد فاما ان كل نار حارة وكل جمد بارد فالحس لا يفيده
البتة والاقيسة المركبة عن الكليات فاذن هذه الاوائل الحسية عندنا قطعية في القياسات المضية هي
الثاني ان اغلاط الحس كثيرة والتمييز بين حقها وباطلها لا يمكن ان يحصل الا بقوة العقل
فالقضايا الحسية لا يمكن جعلها من المبادي بل العقل ما لم يقض بحقيقتها لم يكن مقبولة
واما المجربات فهي انا اذا شاهدنا حدوث شيء عند شيء وعدمه عند عدمه تؤكد في
النفس اعتقاد انه حدث به وهذا ايضا ضعيف لوجهين الاول ان العلم بالشيء الذي
دل على غيره وجودا وعدما لا بد ان يكون معلوما به اما ان يكون بديهيا او برهانيا فان كان بديهيا
كان هذا من الاوليات فلم يجز جعلها قسما آخر وان لم يكن بديهيا كان برهانيا والمقدمة البرهانية
لا يمكن جعلها في الاوائل والمبادي الثاني ان الذي دار مع غيره وجودا وعدما فقد
دار مع فصله المقوم ومع جميع لوازمه المساوية له مع ان شيئا منها ليس بعلة و
اما الحدسيات فهي قضايا مبدا الحكم بها حدس من النفس قوي جدا مع انه لا يمكن اثباتها
بالبرهان مثل قضائنا بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف هيئات تشكل النور فيه و
اقول هذا ضعيف لوجهين الاول ان العلم بانما اختلفت اشكال نور القمر بحسب
اختلاف قربه وبعده من الشمس وجب ان يكون نوره مستفادا من الشمس ان كان بديهيا
لم يمكن جعل هذا القسم قسما من البديهيات وان لم يكن كذلك افتقر الى البرهان فحينئذ
لا يمكن جعلها من المبادي الثاني ان ابا علي بن الهيثم قال هذا القدر لا يقتضي ان يكون
نور القمر مستفادا من الشمس لاحتمال ان يكون كرة القمر نصفها مستنير ونصفها
مظلما ثم انها تكون مستديرة في مكانها على محورها حركة مثل حركة فلكها فاذا
طلع القمر محاذيا للشمس كان نصفها المستنير فوق ونصفها المظلم تحت
ثم

ثم لان السعة الشمسي يتحرك هو ايضا في مكانه على نفسه فاذا وصل الى مقابلة الشمس
تحرك هو ايضا في مكانه نصف دورة فيصير وجهه المضيء اليها وعلى هذا التقدير لا يلزم
من اختلاف تلك التشكلات ان يكون نوره مستفادا من الشمس **واما المتواترات** فهي ان تبلغ كثرة
الشهادات الى حيث يحصل اليقين كاعتقادنا بوجود مكة ووجود جالينوس ومن حاول
ان يحصل لهذه الشهادات عددا حصرا احال بل المرجع فيه الى اليقين فاليقين هو القاضي بتوفر
الشهادات لا ان عدد الشهادات هو القاضي باليقين واعلم ان فيه ايضا ذلك الاشكال وهو
ان الانسان ما لم يعلم بعقله هذه الشهادات على كثرتها وتفرق اهلها في الشرق والغرب
يستحيل ان يكون كاذبا لم يقطع بمقتضاها فلولا اقتضاء العقل بتلك المقدمات لما افادت
هذه الشهادات شيئا فهذه المقدمات المتواترة نتايج الاوايل **واما القضايا** التي قياساتها
معها فهي قضايا انما يصدق بها لاجل وسط لكن ذلك الوسط لا يعزب عن الذهن البتة مثل
قضائنا بان الاثنين نصف الاربعة **واما المشهورات** التي لا تكون اولية فهي قضايا انما
حكم الانسان بها لاجل ان مجرد تصور موضوعها ومحمولها يوجب ذلك الحكم بل لاجل اصلاح
او لانفعال او لاستقراء بعض الاحكام وهو كحكمنا بان الظلم قبيح والعدل حسن
وانما عرفنا ان هذه القضايا ليست اولية لان الانسان لو توهم نفسه انه خلق
دفعة واحدة تام العقل لم يسمع ادبا ولم يشاهد احوال الاجتماع لم يقض في امثال
هذه القضايا بشيء بل يتوقف فيها ولقائل ان يقول انك ان ادعيت بان جزم العقل
بهذه الامور يعني المشهورات لا يمكن ان يساوي جزم العقل بالاوليات في القوة او يجوز
ذلك فان لم يجوز ذلك لم تفتقر الى هذا الفارق وان جوزت استواءهما في القوة
الوقت لهذا الفارق فانك وان فرضت زوال جميع العوارض عن نفسك لكن فرض
زوالها لا يقتضي حصول زوالها فلعلك حال ما فرضت زوالها بامرها لكنها ما
زالت واذا احتمل عدم الزوال احتمل ان يكون الجزم بتلك البديهية لاجلها لا عن تلك

Copyright © King Saud University